مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

النظام الرئاسي: دراسة في (الماهية، الخصائص والمعوقات)

Presidential Regulations: Study in the concept, characteristics and constraints

أ.د حازم صباح احميد

سجى عادل ابراهيم

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

dr.hazim72@tu.edu.iq
Saja.a@st.tu.edu.iq

Abstract:

The presidential regime is one of the political governance systems on individual executive separation to some extent. The United States is the focus of this system, and this system is characterized by a phrase of features or characteristics. There are also some negatives or obstacles.

Keywords: The Presidential System, The Properties, and The Constraints.

المستلخص:

النظام الرئاسي هو احد أنظمة الحكم السياسية الذي يقوم على فردية السلطة التنفيذية الفصل الصارم إلى حدٍ ما. وتُعَد الولايات المتحدة الامريكية هي البؤرة التي انبثق عنها هذا النظام، ويتميز هذا النظام بجملة من المميزات او الخصائص. كما ان فيه بعض السلبيات أو المعوقات.

المقدمة:

يُعَد النظام الرئاسي أحد الأنظمة السياسية الديمقراطية التمثيلية للحكم. وإذا ما تحدثنا عن البؤرة التي أنبثق عنها هذا الشكل من أشكال الأنظمة فهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدت أفكار كل من جان لوك ومنتسكيو دوراً مهماً في صياغة المبادئ العامة للنظام الرئاسي، والذي أُخِذَ فيه في الولايات المتحدة كما تم ذكره وظل أنموذجاً لحكمها منذ نشأتها. إذ قام سياسيو وأقطاب الثورة الأمريكية ببناء أسس دستورهم لعام ١٧٨٧، واضعين بنظر الاعتبار الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية. إذ جاء هذا النظام ليكون بديلاً للأنظمة الملكية للدول التي أخذت به في دساتيرها.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية النظام الرئاسي لغةً واصطلاحاً، كما ويتم التعرف على البؤرة الرئيسية التي انطلق منها هذا النظام كفكرة وتطبيق. واختلافه عن النظام الرئاسي. كما سيتم التطرق للخصائص التي يمتاز بها هذا النظام والمعوقات التي تُعيق تطبيقه وتعتريه كشكل عام لنظام الحكم.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين، تنطلق الفرضية الاولى من أن النظام الرئاسي كنظام للحكم السياسي له عدد من الخصائص من بينها ان الفصل بين السُلُطات في النظام الرئاسي هو فصل جامد أو تام أو مطلق كما يختلف الباحثين بتسميته. أما الفرضية الثانية فتنطلق من أن رئيس الدولة في النظام الرئاسي غير مسؤول سياسياً أمام البرلمان،.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مهمة تتجسد في التساؤل الرئيس الا وهو.. ما هي الاشكاليات أو المعوقات التي يعاني منها النظام الرئاسي؟. وتتفرع منه التساؤلات التالية:

١- ماهي البؤرة الرئيسية التي انطلق منها النظام الرئاسي(الدولة الأولى التي أخذت به فكرةً ومضموناً)؟

٢- ما هي تعريفات فقهاء السياسة والقانون للنظام الرئاسي. وما هي النقطة التي اجتمعوا عليها؟

٣- ما هي الخصائص التي يمتاز بها النظام الرئاسي عن النظام البرلماني وباقي أنظمة الحكم؟

٤- ماهي المعوقات أو التحديات التي يعاني منها النظام الرئاسي؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج النظمي أو منهج التحليل النظمي لدراسة النظام الرئاسي وبيان أصله. وأعتمد كذلك المنهج المقارن ليتطرق لأوجه الفرق في الخصائص والمعوقات بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني. كما اعتمد البحث المنهج الوصفي لوصف شكل هذا النظام وخائصه كل خاصية على حدا.

هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب النظام الرئاسي كافة سَيُقسم البحث إلى مبحثين، سيتناول الأول، ماهية النظام الرئاسي لغةً واصطلاحاً، سيتم التطرق لمفهوم النظام الرئاسي لغةً، وفي المطلب الثاني سيتم تناول مفهوم النظام الرئاسي اصطلاحاً بينما سيكون المبحث الثاني تحت عنوان خصائص ومعوقات النظام الرئاسي، إذ سيتضمن المطب الاول خصائص النظام الرئاسي والمطلب الثاني معوقات النظام الرئاسي.

المبحث الأول: ماهية النظام الرئاسي.

المبحث الثاني: خصائص ومعوقات النظام الرئاسي.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

المبحث الاول

ماهية النظام الرئاسي

يُعَدْ النظام الرئاسي أحد الانظمة السياسية للحكم والذي يقوم على أساس الاستقلال والفصل الكبير وغير التام أو المطلق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذل ومن أجل الوقوف على مفهوم النظام الرئاسي لغةً واصطلاحاً في المطلبين التاليين من هذا المبحث وكما يأتي:

المطلب الاول

مفهوم النظام الرئاسي لغةً

لعل البدء بالمفهوم اللغوي يساعد على الفهم وتفسير معنى النظام الرئاسي presidential system، تأتي كلمة الرئاسة الرأس بمعنى رئاس السيف مقبضه، والرئاسة رأس وظيفة رئيس أو مدة تسلمه مهامه بمعنى الزعامة، القيادة والرئاسي رأس نسبة الى الرئاسة والنظام يُقصَد به مجموعة عناصر مرتبطة مع بعضها البعض بمعنى النظام الرئاسي وهو نظام تكون فيه السلطة بيد رئيس الدولة أو الجمهورية[١].

ان كلمة رئيس تأتي من الفعل ترأس والجمع رؤساء فهي في اللغة هو سيد القوم وهو الشي الاساسي أو الرئيسي فكل شيء يقوم بالاستناد اليه [٢].

المطلب الثاني

مفهوم النظام الرئاسي اصطلاحاً

يُعَد النظام الرئاسي، أحد انظمة الحكم، إذ يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة ويعتبر هو رئيس الطبقة الحاكمة ويعاونه الوزراء الذين يعدون بمثابة المستشارين وأحيانا يطلق عليهم سكرتير كما في الولايات المتحدة الامريكية، وهنا تجدر الإشارة الى التأثير الكبير في أراء كل من مونيتسكيو ولوك في فصل السلطات في دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٧ فكان الهدف لإقامة هذا النظام على اساس مبدأ الفصل بين السلطات وقد رجحت كفة السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الدولة، وقد عبر الكاتب الامريكي

---

(١) غريد الشيخ محمد، "المعجم في اللغة و النحو والصرف و الاعراب و المصطلحات العلمية و الفلسفية و القانونية و الحديثة"، (النخبة للتأليف والترجمة والنشر: ج٣)، ص ٣١٦.

(٢) جباري لحسن زين الدين ، الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية ،مجلة القانون العام الجزائري و المقارن ، المجلد (٦) العدد ٢٠ ، جامعة جيلالي ليباس ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

كلينتون روستير بقوله: ان واضعي الدستور الاتحاد المركزي اتخذوا خطوة جريئة عندما مزجو سلطة رئيس الوزراء مع هيبة الملك في وظيفة انتخابية وهي رئاسة الدولة [٣] .

وقد عُرِف النظام الرئاسي في **(الفقه العربي)** بأنه النظام الذي ترجح به السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الدولة في ميزات السلطات. **أما (الفقه الفرنسي)** فقد عرّفه بأنه السلطة الوحيدة التي تجمع بين الحكومة ورئيس الدولة وهذا الجمع هو العنصر الاساسي الذي يميز هذا النظام، ويترتب عليه استقلال رئيس الدولة في ممارسة السلطة التنفيذية ورسم خطوط السياسة العامة للدولة والمسؤولية السياسية للوزراء امام رئيس الجمهورية ، وغياب دور الكونغرس [٤] .

كما يتمتع رئيس الجمهورية في هذا النظام باختصاصات واسعة بدون مساعدة او وزراء تعمل لجانبه وهو المسؤول عن سياسته و تصرفاته السياسية في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية [٥] .

إن كتب الفقهاء وخاصة فقهاء القانون العام كانت قد تضمنت مفهوم رئيس الدولة باعتباره رمز الوحدة الوطنية والمثل الاعلى للدولة وسيادتها فهو بيده تعيين الوزراء والممثلين الدبلوماسيين في الدول ذات النظام الرئاسي للحكم وأيضا يترأس السلطة التنفيذية ويملك سلطة التفاوض ويتعود اليه في اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بقيادة القوات المسلحة و اتخاذ قرارات الحرب، [٦] .

كما يُعرَف النظام الرئاسي بشكل عام: بانه أحد أنظمة الحكم الديمقراطية التمثيلية والذي يسمى أحياناً بالنظام الرئيسي، ويقوم هذا النظام على دعّامتين أساسيتين، الأولى: هي أحادية السلطة التنفيذية، إذ أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة ولا يشاركه في هذا المنصب أحد. أما الدعّامة الثانية: هي الفصل

(٣) أشرف عبد الفتاح ابو المجد ، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة (دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة) ، ط ١ ، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧- ٧٩ .

(٤) سمير داود سلمان ، محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت ، ط ١ ، مصر – القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩ ، ص ص ٣٩-٤٠ . كذلك ينظر رافع شبر ، ملامح نظام الحكم السياسي (الجزء الاول ، نظام الحكم الجمهوري على ضوء مبادئ الدستورية العامة ، ط ١، دار العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٩ .

(٥) وليد الروابدة، "المستجدات في المسؤولية رئيس الدولة عن أخطائه بين الفقه الاسلامي و النظم الدستورية" ، (عمان: دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٥)، ص ٣٩ .

(٦)عبد العزيز بن محمد الصغير، "الضمانات الدستورية للمواطنين بين الشريعة و القانون"، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥ط١، ص: ٥١،٥٢ .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ - ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

التام والمستقل بين السلطات التوازن بينها بحيث تستقل كل سلطة في ادائها لمهامها عن السلطة الأخرى، وهو فصل شبه مطلق(٧) .

كما يُعرَف النظام الرئاسي أيضا : بأنه نظام جمهوري تمثيلي، والذي يركّز السلطة التنفيذية في يدي الرئيس، والذي ينتخب من الشعب عن طريق الاقتراع العام غير المباشر، ويشكِّل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي تكون مسؤولة أمامه وليس أمام البرلمان كما هو الحال في النظام البرلماني، ويقوم هذا النظام على الفصل الصارم بين السلطات وبحكم هذا النوع من الفصل فإن البرلمان ليست له صلاحية إسقاط الحكومة، وبالمقابل فإن الحكومة لا تمتلك صلاحيات حله(٨) .

المبحث الثاني

خصائص ومعوقات النظام الرئاسي

يتميز النظام الرئاسي بالفصل المطلق بين السلطات وتفرده بالسلطة التنفيذية فالنظام الرئاسي مثل بقية الانظمة يسعى الى ديمومة وبقاءه ضمن الأطر الخاصة به ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال توافر مجموعة الخصائص التي يرتكز اليها وتحقق درجة التفاعل بينه وبين المجتمع لتلبيه حاجات ومطالب المجتمع وتجاوز المعوقات التي تعيق عمله. وكذلك تتخلله بعض المعوقات التي تحسب عليه كسلبيات.

المطلب الأول:

خصائص النظام الرئاسي :

يتميز النظام الرئاسي بجملة من الخصائص الأساسية التي تميزه عن أنظمة الحكم السياسية الأخرى، بما فيها النظام البرلماني، وسنتناولها في هذا المطلب وبالتفصيل :

أولاً: أُحادية السلطة التنفيذية :

يقصد بأُحادية السلطة التنفيذية، أن الرئيس في النظام الرئاسي ذو منصب مزدوج أي أنه رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آنٍ واحد، إذ يُنتَخب انتخاباً مباشراً من قِبل الشعب بالاقتراع العام المباشر فيمنحه ذلك التمثيل مركز الثقل ويصبح شخصاً يسود ويحكم في آنٍ واحد وهذا ما لا يوجد في أنظمة الحكم النيابية الأخرى. وهذا ما يضعه في نفس الكفة من المساواة والمكانة والاهمية مع البرلمان ويجعله صفه تمثيليه علن الشعب ويعطيه الحق في تكلم باسمه والتعبير عن ارادته اذ يستطيع ان يتخذ

(٧) كرار عباس متعب المسعودي، "النظام الرئاسي الأمريكي: إدارة باراك أوباما أنموذجاً"، مجلة رسالة الحقوق، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، العدد: ٢، ٢٠١٠)، ص ٢٢٦.

(٨) احمد مشعان النجم، "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية"، **مجلة العلوم السياسية،(جامعة الأنبار: كلية القانون والعلوم السياسية، العدد: ٥٩، ٢٠٢)**، ص ٣٦٩.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

من القرارات الحيوية ما يجعل لإرادته المكانة العليا في الدولة ويمثل مركزاً تتفرع منه سياسة البلاد الداخلية والخارجية ومنطلقاً لسلطات كبيرة تشمل جميع الميادين العسكرية والمدنية على حدٍ سواء ([٩]).

فضلا عما تقدم ذكره فلا وجود مجلس وزراء ولا لأيةِ قرارات وزاريه على نحو فردي او مشترك كما هو الحال في النظام البرلماني وعندما كل ما يوجد فيه والعديد من المعاونين الذين يتولون اداره اجهزه تعمل تحت اشراف رئيس الدولة وهو المسئول عنها امام الراي العام هؤلاء المعاونين لا يمتلكون السلطة السياسية خاصه وانما هو مجرد معاونين للرئيس على الصعيد الحكومي ([١٠]).

ومن مظاهر تمتع رئيس الدولة بالسلطة الفعلية في النظام الرئاسي ما يأتي:

أ- أن الرئيس يجتمع بمعاونيه للمداولة واخذ آرائهم وينفرد هو بالقرار النهائي والقاطع في الموضوعات محل المداولة ([١١]).

ب- خضوع المعاونين لسياسه الرئيس اذ يستقل وحده برسم وتقرير السياسة العامة للدولة والحكومة وان هؤلاء المعاونين هم مجرد أداه لتنفيذ سياسته وله ان يجبرهم على ذلك وينفرد الرئيس بتعيينهم وعزلهم متحملاً مسؤولية اختيارهم أمام الشعب مقابل مسؤوليتهم الفردية أمامه وحده ([١٢]).

ج- للرئيس سلطة في مجال الشؤون الخارجية تتمثل في تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي وسلطاته في تنظيم القوات المسلحة وهو القائد الأعلى لها تنظيم تدريبهم وترقيتهم كذلك تستند إليه سلطه إعلان حاله الطوارئ حتى تكون هناك سرعة في مواجهتها وتجنب التفرد في الرأي بخصوصها([١٣]).

بمعنى أن رئيس الدولة في النظام الرئاسي يعتبر رئيس السلطة التنفيذية وهي وهو يباشر في ظل هذا النظام مهام السلطة التنفيذية على نحو حقيقي وفعلي وهو يملك سلطان فعاله حقيقيه في شؤون الحكم الذي يختلف وضع رئيس الدولة في النظام الرئاسي عنه في النظام البرلماني هو في النظام البرلماني لا يباشر سلطات حقيقيه في ممارسه شؤون هذه السلطات للوزارة المسئولة ولا يستطيع رئيس الدولة ممارسه السلطات المسميات في الدستور الا عن طريق وزرائه ام الرئيس في النظام الرئاسي في يملك وحده على نحو حقيقي الحكم في الدولة دون الوزراء اذ لا يعد الاخير ان يكون مجرد معاونين او املاء للرئيس يعملون على تنفيذ السياسة كما ويرسمها ويحددها الرد رئيس الدولة

---

[٩] نادية خلفة، "خصائص النظام الرئاسي ومدى صلاحيته للجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (الجمعية العربية للعلوم السياسية: جامعة باتنة، كلية الحقوق، العدد:٢٥،٢٠١٠)، ص١٦٠.

[١٠] نادية خلفة، "النظام الرئاسي ومدى صلاحيته للجزائر"، **مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية**، (جامعة عنابة: كلية الحقوق، العدد: ٣٠، ٢٠٢١)، ص ١٤٣.

[١١] نادية خلفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

[١٢] نادية خلفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

[١٣] نادية خلفة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٢.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ - ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

في السلطة التنفيذية الى ايجاد وضع جديد غير مألوف سابقا اذان غياب الشخص الذي يبيعونه في وظيفه تنفيذي هو الذي جعل منه السمه البارزة لهذا النظام وجود منصب رئيس الحكومة او رئيس الوزراء او الوزير الاول في بعض النماذج ([١٤]).

٢- الفصل الجامد أو شبه المطلق بين السُلُطات :

إذا كان النظام البرلماني، كما ذكرنا آنفاً يعتمد على الفصل النسبي بين السلطات الثلاثة، أي الفصل المرن والذي يعني أن هناك تعاون بين السلطات ورقابه متبادلة. فان النظام الرئاسي هو الاخر يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات و هذا الفصل على الرغم من أنه يختلف عما هو عليه الحال في النظام البرلماني سواء في الكيفية التي يجري بها هذا الفصل او في المدن الذي يصل اليه ولهذا فان جانب من الفقه يطلق على فصل السلطات في النظام الرئاسي تعبيرات مختلفة منها الفصل الشديد التام شبه الجامد شبه المطلق إذ يُعَد الفصل بين السلطات المبدأ الاساسي والجوهري في النظام الرئاسي وكذلك في النظام البرلماني نتيجة لإيمان الاباء المؤسسين للدستور ايمانا كاملا بأفكار لكم في الفصل بين السلطات وتأثرهم الواضح بها في كل ما صحه من احكام الدستورية وكما هو واضح فان جميع هذه المصطلحات تعبر عن عدم وجود فصل مطلق او تام بين السلطات لان مثل هذا الفصل المطلق وهو امر مستحيل في التطبيق العمل نسبه ولكن يتم على درجات مختلفة. إذ لم يقصد بمبدأ الفصل الجامد بين السلطات استبعاد كل تعاون واشتراك متبادل بينهما إذا أُدرِك استحاله تطبيق مبدا الفصل بين السلطات بصورته المطلقة ولذلك قيل بان هناك تعاون متبادل ومراقبه بين السلطات ([١٥]).

ومن مظاهر الفصل شبه المطلق بين السُلُطات في النظام الرئاسي استقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، أي لا يملك رئيس السلطة التنفيذية حق دعوه البرلمان للانعقاد العادي اوفض دوراته وحله ويباشر البرلمان وظيفته التشريعية، فلا تستطيع السلطة التنفيذية اقتراح القوانين وليس للوزراء ان يحضروا جلسات البرلمان ([١٦]).

---

[١٤] جباري لحسن زين الدين، "الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي في تجسيد قيم الديمقراطية"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، (الجزائر: جامعة جيلاني ليباس، المجلد: ٦، العدد: ٢، ٢٠٢٠)، ص ٤٩.

[١٥] حسن مصطفى البحري، ***القانون الدستوري والنظم السياسية***"، (الجمهورية العربية السورية: جامعة دمشق، كلية الحقوق، ط: ١، ٢٠٢٠)، ص ٢٩١.

[١٦] محمد صالح صابر الدلوي، "**دور القضاء الدستوري في إرساء مبدأ الفصل بين السلطات**"، (مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ط: ١، ٢٠٢٠)، ص ٤٨.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

وبهذا أتصف النظام أنه نظاماً رئاسياً، وبما يتميز به من فصل جامد او شبه مطلق بين السلطات الثلاثة دون ادنى تعاون أو تنسيق او رقابه متبادلة فيما بينهما قد يكون صعب التطبيق في الواقع العمل فلا غنا السلطان المصالح العامة في الدولة الحديثة ذات الوظائف المتشابكة والمسئوليات المتداخلة ([١٧]).

وبالاستناد الى كل ما تقدم ذكره، فإن رئيس الدولة وباعتباره صاحب السلطة الفعلية التنفيذية يأتي الى الحكم عن طريق الانتخاب الشعبي كما هو الحال عليه في البرلمان، مما يعطيه قوة واستقلالية، إذ لا يستطيع البرلمان عزله أو أقالته او سحب الثقة منه ويبقى لغايه انتهاء مدته أو دورته للحكم وحده في ممارسه السلطة التنفيذية كم ان الوزراء مرتبطون به فهو الذي يقوم بتعيينهم وعزلهم بحريه تامه وهم ليسوا أعضاء في البرلمان ولا يحق لهم الدخول وحق الكلام فيه الا مع الجمهور ([١٨]).

وأخيراً فان الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الفصل الجامد أو شبه المطلق بين السلطات انما يرجع الى فهم المبدأ، فهي لا تنصب عليه بذاته وانما تنصب على الاسراف في تطبيقات اما تطبيقا لمبدا في حدودها المعقولة فبجعله يصمد أمام معظم الانتقادات الموجهة له فيصلي ويفضل مبدا الفصل بين السلطات من بين افضل الوسائل تقريباً التي تكفل الحرية لأنه يهيأ جواً من الاعتدال في شؤون الحكم ([١٩]).

٣- انعدام مسؤولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان :

في النظام البرلماني ان رئيس الدولة مسؤول امام البرلمان وهذا بخلاف ما هو عليه في النظام الرئاسي و الذي يكون فيه الرئيس غير مسؤول امام البرلمان سياسياً فالوزراء مسؤولون امام رئيس الدولة وحده. ويعدون أداه لتنفيذ سياسات الرئيس، كما لا يجوز محاسبه الوزراء عن اعمالهم امام البرلمان عن طريق توجيه الأسئلة والاستجوابات او سحب الثقة كما هو الحال في النظام البرلماني. أنما هم مسؤولون امام رئيس الدولة فقط ([٢٠]).

٥- ميزة الاستقرار السياسي النسبية :

أن النظام الرئاسي و كما يقول بعض المفكرين وفقهاء القانون يضمن الاستقرار السياسي بصورة من الممكن ألا يحققها النظام البرلماني. إذ أن رئيس السلطة التنفيذية يُنتخَب لمده اربع سنوات حسب ما

---

[١٧] محمد صالح صابر الدلوي" ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

[١٨] هشام جليل إبراهيم الزبيدي، "مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، (العراق: جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢)، ص ٣٦.

[١٩] شباح فتاح، "تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٢٣.

[٢٠] هشام جليل إبراهيم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

ينص عليه كل دستور ولا يمكن اقالته من منصبه قبل انتهاء المدة المقررة لرئاسته الا في ظروف استثنائية نادرة، وبذلك يمكنه ان يَعِد خطة وينفذ سياسته وبرامجه وهو واثق من انه سيجد الوقت الذي سوف يساعده للوصول الى نتائج ايجابيه. فضلاً عن استقلاله عن السلطة التشريعية والذي يجعله منفذها دون معارضة من المكن ان تشتت جهوده او تضعف من حماسه ([٢١]).

٦- هيبة ومكانة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة :

لرئيس الحكومة او رئيس الدولة منزله كبيره في النظام الرئاسي، مما يفضي عليه هيبة وشعبيه كبيره يكاد لا يحصل رئيس في انظمه الحكم السياسية الاخرى، وهذا نابع من الصلاحيات الكبيرة واللامحدودة الممنوحة له في الدستور والتي لا ينافسه فيها اي منصب اخر في الدولة اشرنا سابقا رئيس الحكومة والدولة في ان واحد وهو الذي يعّين وزراء هو الذ يقيلهم ولذي يحل البرلمان، كما ان له سلطه عقد المعاهدات والتصديق عليها. إذ أنه منتخب من قبل الشعب بالاقتراع العام المباشر فضلاً عن ان رئيس الدولة في النظام الرئاسي هو القائد العام للقوات المسلحة كل هذا وغيره كثير اعطي لمنصبه القوه والهيبة ([٢٢]).

٧- الثنائية الحزبية في النظام الرئاسي :

تُعَد الأحزاب السياسية في بلدٍ ما، عنصر مهم في مؤسساته السياسية، أي أنها ظاهرة اجتماعية تتطور وتتحدد مع تطور النظام السياسي وتجدده بل هي الجزء الرائد من هذا النظام أو ذاك، لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير الإرادي نحو ما هو أفضل، وإذا كان وجود الأحزاب بوصفها أداة فعّالة في دول مختلفة وأنظمة سياسية مختلفة، فإن هذا الوجود يُحَتِّم اختلافها من نظام إلى آخر من حيث علاقاتها ونشاطاتها ومدى تفاعلها مع أحزاب وأحداث معينة في محيطها الاجتماعي ([٢٣]).

إذ يشغل موضوع الأحزاب السياسية ودورها في الأنظمة الدستورية أهمية كبيرة في الفكرين السياسي والقانوني، فتحليل أي نظام دستوري لأي بلد يتطلب تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة والتأثير عليها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ تتأثر علاقة نظام الحزبين بالنظام الرئاسي وما يتصف به من فصل بين السلطات بنوع الأغلبية المتمركزة في مجلس النواب،

[٢١] شباح فتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

[٢٢] حنان عشراوي، "**صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية**"، مؤتمر أمان السنوي الثالث، (غزة، ٢٠٠٧)، ص ٥٣.

[٢٣] نغم محمد صالح، "التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون"، **مجلة العلوم السياسية**، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد: ٤٣، ٢٠١١)، ص ٥٥، ٥٦.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

فيما إذا كانت تنتمي إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الدولة أم إلى الحزب الآخر المنافس لحزب رئيس الدولة ([٢٤]).

إذ أن تأثير الثنائية الحزبية في النظام الرئاسي ليست بتلك القوة كما هو عليه الحال في النظام البرلماني، نظراً لتفرد الرئيس في الرئاسي بالسلطة وما له من صلاحيات واسعة وغير محدودة. إلا أنه وجود حزبين سياسيين في الدولة، أحدهما يحاول الوصول إلى السلطة والآخر يقوم بالمعارضة، قد أعطى نوع من المرونة القليلة في هذا الشأن إذ أنه أي الحزب المعارض يقوم بمراقبة الحزب الماسك في السلطة ويراقب برنامجه السياسي، إذ نلاحظ أن هناك نوع من التوازن في العملية السياسية .

المطلب الثاني

معوقات النظام الرئاسي

كما يمتاز النظام الرئاسي بجملة مميزات، أيضاً تكتنفه جملة من المعوقات ومن أجل توضيح تلك المعوقات سَنُدرِجُها هنا وكما هو آتٍ:

أولاً: احتمالية حصول خلافات سياسية بين رئيس الدولة ورئيس السلطة التشريعية :

تُعَد الخلافات السياسية التي تحصل بين رئيس الدولة ورئيس السلطة التشريعية، من بين أهم المعوقات التي تُعيق تطبيق النظام الرئاسي في بعض الدول، وغالباً ما تحصل هذه الخلافات في أوقات الانتخابات، إذ من الممكن أن يكون رئيس السلطة التنفيذية من حزب ورئيس السلطة التشريعية من حزب آخر وهذا ليس بالضرورة. إذ قد تحصل الخلافات بينهما حول البرنامج الانتخابي لكليهما، إذ يحاول كل مكنهما الحصول عل عدد أصوات ناخبين أكثر من منافسه في منطقة أو ولاية وأخرى، مما يؤدي إلى حصول مناظرات بينهما فنجد أنه حصل نوع من عدم الاستقرار في أوقات الانتخابات نظراً للمناظرات والتصادم والاحتكاك الذي يقع بين كل منهما، وهذا بدوره يؤدي إلى قيام كل طرف بإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر، وبالتالي قد لا يمكن إنجاز أي عمل جديد قبل حلول ميعاد الانتخابات القادمة الذي قد يضع حداً لهذا الخلاف ([٢٥]).

أن رئيس الدولة (رئيس الجمهورية) في هذا النظام هو رئيس الحزب الحاكم، والذي قد يحصل على غالبية أصوات الناخبين ويتحكم في السلطة التشريعية والسلطة القضائية في بعض الاحيان، وهذا ما يحدث في بعض الجمهوريات الرئاسية التي وصل رؤساؤها عن طريق انقلابات عسكرية فاصبحوا

[٢٤] لبنى حشوف، "أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، (جامعة نبسة: العدد: ٧، ٢٠١٧)، ص ٣٨٩،٣٩١.

[٢٥] شباح فتاح، مصدر سبق ذكره، ص، ٦٧.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

ملكيين اكثر من الملكية المطلقة الاستبدادية لدرجه ان البعض ورثه ابنه الرئاسة واحتكر حزبه الحكم لعقود من الزمن لدرجة ان الشعب تمنى العودة إلى الملكية الاستبدادية بدلاً من النظام الرئاسي ([٢٦]).

ثالثاً: أن مبدأ الفصل شبه التام بين السلطات ليس من الامر الممكن والصحيح :

إن القول بأن النظام الرئاسي قائم على مبدأ الفصل شبه التام أم شبه المطلق ليس من الأمور الممكنة أو المسلم بها والصحيحة، إذ مثلما لا يمكن الفصل بين أجزاء الجسم الواحد لأنها تؤدي وظائف حيوية مجتمعةً مع بعضها البعض. كذلك فمن الصائب اجتماع سلطات الدولة واتحادها والتعاون فيما بينها لتسهيل ممارسة اختصاصها، والتركيز على رسم السياسة العامة للبلد بكل قوة وفعّالية، إذ إن تمتع السلطة التشريعية ورئيس الدولة بالاستقلال يؤدي إلى ظهور مناقضات كثيرة بينهما حول مسائل عديدة وهذا من الممكن أن يتسبب في حدوث الفوضى ([٢٧]).

رابعاً: عدم مسؤولية رئيس الدولة أمام السلطة التشريعية في النظام الرئاسي :

إن عدم مسؤولية رئيس الدولة أمام السلطة التشريعية هناك من يرى بأنها تُشكِّل عيباً من عيوب النظام الرئاسي، إذ يكون رئيس السلطة التنفيذية أي رئيس الدولة والذي يملك السلطة الفعلية، بعيداً عن الانتقادات أو أي استجواب من السلطة التشريعية، لأن مثل هذه الاجراءات هي الضمان للارتقاء بكفاءة السلطة التنفيذية ودفعا لتدارك الأخطاء وبذل أقصى الجهود لخدمة السياسة العامة ([٢٨]).

لذلك يصبح رئيس الدولة في النظام الرئاسي هو صاحب السلطة التنفيذية شكل كامل، وذلك لعدم وجود مجلس وزراء كما هو الحال في النظام البرلماني أو في النظام الشبه رئاسي وكما يصطلح علية البعض بالنظام النصف رئاسي، إذ لا توجد قرارات تخرج عن إرادة غير ارادته. لذلك فرئيس الدولة في النظام الرئاسي هو صاحب السلطة الفعلية للسلطة التنفيذية على المستوى الوطني والمستوى الدولي، فعلى المستوى الوطني هو الذي يضطلع بمهمة حماية الدستور وتطبيق القوانين واقتراح

---

[٢٦] فهد بن عبد الله الربيعة المالكي ومبارك بين عبد الله الربيعة المالكي، *"مختصر الثقافة السياسية"*، (عُمان: دار ابن الجوزي، ط: ١، ٢٠١٣)، ص ٦٤.

[٢٧] كشيدة ياسين ومزهود فيروز، "طبيعة النظام السياسي الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص: ٤٠.

[٢٨] نادية خلفة، النظام السياسي ومدى صلاحيته للجزائر، **مجلة التواصل للعلوم الانسانية والاجتماعية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٢٢٤ ـ ٢٣٧
ISSN: 2222-6583

مشروعاتها ودعوة البرلمان أو أياً كانت تسمية في الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي للانعقاد. فرئيس الدولة غير مسؤول سياسياً امام السلطة التشريعية عن اعمالها التي تقوم بها ([٢٩]).

خامساً: احتمالية التحول إلى نظام استبدادي :

في النظام الرئاسي، يتمتع رئيس الدولة باختصاصات واسعة دون وجود وزارة تسانده أي (مجلس وزراء) أو تعمل جنباً إلى جنب معه، فالرئيس في هذا الشكل من أشكال الحكم يُعَد رئيس السلطة التنفيذية الفعلي، إذ يمارس اختصاصاتها كافة، وهو المسؤول مسؤولية سياسية عن تصرفاته في شؤون السياسة الداخلية والخارجية لبلده. إذ ان لديه صلاحيات واسعة ولا يُسائل عن اعماله امام البرلمان. فنتيجةً لكل ذلك قد يتحول الحاكم إلى مستبد نتيجة لتركّز كل السلطات والصلاحيات في يده ([٣٠]).

سادساً: النظام الانتخابي في النظام الرئاسي وتهميش الشعب :

أما الاشكالية الأخرى التي عانت منها معظم الدول التي طبّقت وتُطبّق النظام الرئاسي هي أن غالبية الأنظمة الانتخابية الموجودة في هذه الدول تُؤدي ضمنياً إلى تهميش قطاع عريض من الشعب، وذلك أن رئيس الدولة عادةً ما يتم انتخابه بالاقتراع العام المباشر، إذ يفوز بمقعد الرئاسة بأعلى عدد أصوات الناخبين حتى وإن لم يحصل على أغلبية مطلقة من الأصوات وهو ما يعني أن أصوات قطاع عريض من الناخبين التي ذهبت لمرشحين آخرين سوف تُهدر ([٣١]).

الخاتمة:

بناءً على كل ما سبق ذكره نستنتج بأن النظام الرئاسي ومن البديهي يختلف عن باقي انظمة الحكم السياسية، من ناحية المفهوم بالتأكيد والأصول وأول ظهور وكذلك يختلف من ناحية الخصائص ومعوقات التطبيق والسلبيات ، وكذلك من دواعي أخذ الدول للأخذ به وتفضيله على الآخر بما يتناسب مع ظروفها وواقعها وبيئتها. إذ إن النظام الرئاسي هو احد انظمة الحكم التمثيلية التي يرتكز وبصورة رئيسية على احادية السلطة التنفيذية، بمعنى أن المتحكم الرئيس في السلطة هو الرئيس وحده بوجود مستشارين يعاونونه بإدارة الدولة ولكن ليس مجبراً على الاخذ بآرائهم، مما يفسر اطلاق البعض على النظام الرئاسي بالنظام الاستبدادي. اما عن مبدأ وبالفصل الجامد بين السُلُطات تستقل كل سلطة عن

---

[٢٩] مسعود نور الدين حسين، "النظام الرئاسي والنظام البرلماني: دراسة مقارنة"، **مجلة ألفا للدراسات الاسلامية والعلمية**، (فلسطين، العدد: ٣، ٢٠٢٢)، ص: ٢٧.

[٣٠] وليد الرّوَابدة، "المستجدات في مسؤولية رئيس الدولة عن أخطائه بين الفه الاسلامي والنظم الدستورية: دراسة مقارنة، (دار الفتح للدراسات والنشر، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط: ١، ٢٠١٥)، ص ٣١.

[٣١] محمد هلال، القسم الأول من "المحاور العلمية للبناء الدستوري: دراسة مقارنة"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢، ص: ٣٢.

الأخرى ولم تتدخل أحداهما بالأخرى ولو كان نسبياً مما يؤدي إلى تمادي سلطة بوظيفتها ولا وجـــود لمن يحاسبها ويقومها.

قائمة المصادر

١- احمد مشعان النجم، "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية"، **مجلة العلوم السياسية**،(جامعة الأنبار: كلية القانون والعلوم السياسية، العدد: ٥٩، ٢٠٢).

٢- عبد العزيز بن محمد الصغير، **"الضمانات الدستورية للمواطنين بين الشريعة و القانون"**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥ط١.

٣- فهد بن عبد الله الربيعة المالكي ومبارك بين عبد الله الربيعة المالكي، **"مختصر الثقافة السياسية**، (عُمان: دار ابن الجوزي، ط: ١، ٢٠١٣).

٤- كرار عباس متعب المسعودي، "النظام الرئاسي الأمريكي: إدارة باراك أوباما أنموذجاً"، **مجلة رسالة الحقوق**، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، العدد: ٢، ٢٠١٠).

٥- كشيدة ياسين ومزهود فيروز، "طبيعة النظام السياسي الجزائري"، **رسالة ماجستير**، (جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤).

٦- لبنى حشوف، "أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، (جامعة نبسة: العدد: ٧، ٢٠١٧).

٧- محمد صالح صابر الدلوي، **"دور القضاء الدستوري في إرساء مبدأ الفصل بين السلطات"**، (مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ط: ١، ٢٠٢٠).

٨- محمد هلال، القسم الأول من **"المحاور العلمية للبناء الدستوري: دراسة مقارنة"**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢.

٩- مسعود نور الدين حسين، "النظام الرئاسي والنظام البرلماني: دراسة مقارنة"، **مجلة ألفا للدراسات الاسلامية والعلمية**، (فلسطين، العدد: ٣، ٢٠٢٢).

١٠- نادية خلفة، "النظام الرئاسي ومدى صلاحيته للجزائر"، **مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية**، (جامعة عنابة: كلية الحقوق، العدد: ٣٠، ٢٠٢١).

١١- نادية خلفة، "خصائص النظام الرئاسي ومدى صلاحيته للجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الجمعية العربية للعلوم السياسية: جامعة باتنة، كلية الحقوق، العدد:٢٠١٠،٢٥).

١٢- أشرف عبد الفتاح ابو المجد ، "ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة: دراسة **تحليلية** للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة" ، (المركز القومي للدراسات القانونية، ط:١، ٢٠١٥.

١٣- نغم محمد صالح، "التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون"، **مجلة العلوم السياسية**، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد: ٤٣، ٢٠١١).

١٤- هشام جليل إبراهيم الزبيدي، "مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق: دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير**، (العراق: جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢).

١٥- وليد الروابدة، **"المستجدات في المسؤولية رئيس الدولة عن أخطائه بين الفقه الاسلامي و النظم الدستورية"** ، (عمان: دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٥).

١٦- تغريد الشيخ محمد، "المعجم في اللغة و النحو والصرف و الاعراب و المصطلحات العلمية و الفلسفية و القانونية و الحديثة"، (النخبة للتأليف والترجمة والنشر: ج٣).

١٧- جباري لحسن زين الدين ، الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية ، **مجلة القانون العام الجزائري و المقارن** ، المجلد (٦) العدد ٢٠ ، جامعة جيلالي ليباس ، ٢٠٢٠.

١٨- جباري لحسن زين الدين، "الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي في تجسيد قيم الديمقراطية"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، (الجزائر: جامعة جيلاني ليباس، المجلد: ٦، العدد: ٢، ٢٠٢٠).

١٩- حسن مصطفى البحري، **"القانون الدستوري والنظم السياسية"**، (الجمهورية العربية السورية: جامعة دمشق، كلية الحقوق، ط: ١، ٢٠٢٠).

٢٠- حنان عشراوي، "صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية"، مؤتمر أمان السنوي الثالث، (غزة، ٢٠٠٧).

٢١- سمير داوود سلمان ، **"محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت"**، (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع). كذلك ينظر رافع شبر ، ملامح نظام الحكم السياسي (الجزء الاول ، نظام الحكم الجمهوري على ضوء مبادئ الدستورية العامة ، ط ١ ، مصر ، دار العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠.

٢٢- شباح فتاح، "تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري"، **رسالة ماجستير**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).